S/PV.9652

الأمم المتحدة

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9652**

الثلاثاء، 11 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد سانغجين كيم | (جمهورية كوريا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيدة إيفستيغنيفا |
| | إكوادور | السيد مونتالفو سوسا |
| | الجزائر | السيد بن جامع |
| | سلوفينيا | السيدة بلوكار دروبيتش |
| | سويسرا | السيدة بيرسفيل |
| | سيراليون | السيد سوا |
| | الصين | السيد نيو شيوتشيان |
| | غيانا | السيدة بن |
| | فرنسا | السيدة جارو – دارنو |
| | مالطة | السيدة غات |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة ديكس |
| | موزامبيق | السيد فيرناندیس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة وو |
| | اليابان | السيدة شينو |

**جدول الأعمال**

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/414)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-16427 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

*افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**الحالة في الشرق الأوسط**

**رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/414)**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/414، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

**السيدة ناكاميتسو** (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لإحاطتهم علما مرة أخرى بخصوص تنفيذ القرار 2118 (2013) بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية.

منذ آخر مرة نظر فيها المجلس في هذه المسألة (انظر S/PV.9562)، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم بنظرائه في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013).

ومنذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن هذه المسألة، يواصل فريق تقييم الإعلان (فريق التقييم) التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جهوده لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة فيما يتصل بالإعلان الأولي وما تلاه من إعلانات قدمتها الجمهورية العربية السورية. وفي وقت تقديم آخر تقرير شهري من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2024/414)، كانت الجولة السابعة والعشرون من المشاورات بين فريق التقييم واللجنة الوطنية السورية جارية في دمشق. وعلاوة على ذلك، ونتيجة للجولتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين من المشاورات، قدّرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن معلومات كافية قد جُمعت لاعتبار أن ثلاث مسائل غير محسومة قد تم حلها. ويشجعني أن أرى الآثار الإيجابية لهذا التعاون المتجدد الذي بدأ باستئناف المشاورات بين فريق التقييم واللجنة الوطنية السورية في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بعد انقطاع استمر أكثر من عامين ونصف.

غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التعاون لحل المسائل غير المحسومة المتبقية. ومن أصل 24 مسألة غير محسومة فتح فريق التقييم ملفاتها منذ عام 2014، لا تزال هناك 17 مسألة غير محسومة حتى تاريخ هذا التقرير الشهري. وأود أن أشدد على أنني قد أُبلغت بأن جوهر تلك المسائل غير المحسومة يتعلق، في جملة أمور، بإجراء بحوث غير معلنة وإنتاج و/أو تسليح كميات غير معروفة من الأسلحة الكيميائية وكميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية و/أو السلائف والذخائر الكيميائية التي لم تتحقق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من مصيرها بشكل كامل.

وأبلغت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضًا أنه بالإضافة إلى جوهر المسائل غير المحسومة الـ 17 التي سبق أن أبلغ عنها فريق التقييم، لا تزال هناك شواغل جدية بشأن وجود مواد كيميائية غير متوقعة في العينات التي جمعها فريق التقييم بين عامي 2020 و 2023 في العديد من المواقع المعلنة.

وأحث جميع الأطراف المعنية على عدم الاكتفاء بمواصلة التعاون في المستقبل، بل على تعزيزه أيضا من أجل حل جميع المسائل غير المحسومة بشأن الإعلان الأولي وما تلاه من إعلانات قدمتها الجمهورية العربية السورية.

وفيما يتعلق بعمليات التفتيش في مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية (مركز الدراسات)، فقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تخطط للجولة التالية من عمليات التفتيش في عام 2024. غير أنه وحتى تاريخ صدور تقرير هذا الشهر، لم تتلق الأمانة الفنية أي معلومات جديدة قد تحل المسائل المتعلقة بوجود مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2 في العينة التي أُخذت خلال عملية التفتيش التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وبمصدر مادة كيميائية مزدوجة الاستعمال لاحظ فريق التفتيش وجودها خلال جولة التفتيش التي أجريت في مرافق مركز الدراسات في برزة في أيلول/سبتمبر 2022 واستخدام تلك المادة. وستثابر الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التواصل مع اللجنة الوطنية السورية بشأن هذه المسائل خلال الجولة المقبلة من عمليات تفتيش مركز الدراسات.

كما طلبت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية معلومات بشأن النقل غير المأذون به للاسطوانتين المتعلقتين بحادثة الأسلحة الكيميائية التي وقعت في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، والتي يُزعم أنهما دُمرتا في هجوم على منشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وقد أُبلغت بأنه حتى تاريخ هذا التقرير، لم تتلق الأمانة الفنية رداً على هذا الطلب.

لا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ ولايتها التي تهدف إلى التحقق من وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها المتصلة بالإعلان بموجب الاتفاقية وقرارات هيئتي توجيه المنظمة، وبالطبع قرارات مجلس الأمن.

غير أنه وكما تم التأكيد عليه سابقا، فإن التعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر ضروري لإغلاق ملفات جميع المسائل غير المحسومة. وبالنظر إلى ما تم تحديده من ثغرات وأوجه عدم اتساق وتباينات لا تزال غير محسومة، خلصت الأمانة الفنية للمنظمة إلى أنه لا يزال يتعذّر اعتبار الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا وفقا لما تقضي به اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأدعو الجمهورية العربية السورية إلى مواصلة تعاونها مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والاستجابة على وجه الاستعجال لجميع طلبات الأمانة.

و في وقت سابق اليوم، أصدرت الأمانة الفنية للمنظمة تقريراً جديداً لبعثة تقصي الحقائق بشأن الحادثتين اللتين وقعتا في 9 آب/أغسطس 2017 في قليب الثور و 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في البليل. وخلص التقرير إلى أن المعلومات التي تم الحصول عليها وتحليلها وفقا لولاية بعثة تقصي الحقائق لم تكن كافية لتوفير أسباب معقولة لتقرر البعثة أن المواد الكيميائية السامة قد استُخدمت كسلاح في الحادثتين المبلغ عنهما. وأفهم أن بعثة تقصي الحقائق تعد حاليا لعمليات نشر مقبلة وستقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن نتائج عملها في الوقت المناسب. كما أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي خلصت فيها البعثة إلى أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت أو من المحتمل أنها استُخدمت في الجمهورية العربية السورية، وستصدر تقارير أخرى في الوقت المناسب.

وكما ذكر الأمين العام، فإن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول وانتهاك واضح للقانون الدولي. وأكرر دعواته المطالبة إلى إنهاء إفلات جميع الذين يجرؤون على استخدام هذه الأسلحة من العقاب، وخاصة ضد المدنيين. وستواصل الأمم المتحدة دعم كل الجهود المبذولة للحفاظ على قاعدة مناهضة الأسلحة الكيميائية وطي صفحة تلك الأسلحة المروعة إلى الأبد. وأحثّ أعضاء المجلس على أن يتحدوا بشأن هذه المسألة وأن يتحلوا بروح القيادة في إظهار أنه لن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب في استخدام الأسلحة الكيميائية. ومكتب شؤون نزع السلاح على أهبة الاستعداد لتقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها.

لا تزال سورية تتجاهل بشكل صارخ التزاماتها بالامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وعلى مدى العقد الماضي، خلصت العديد من التحقيقات المستقلة – أكرر، العديد منها – إلى أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً ضد شعبه. ولكن نظام الأسد لم يقم حتى الآن بحصر أو تدمير ترسانته من الأسلحة الكيماوية بشكل كامل ولم يقبل المسؤولية عن الفظائع التي تسببت فيها تلك الأسلحة. ولتحقيق هذه الغاية، نرحب بالعمل المستمر الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق في قدرات سورية المتبقية من الأسلحة الكيميائية في مواجهة التعتيم المستمر، ونتطلع إلى تقاريرها المقبلة. وما زلنا معجبين بالصرامة التي تضفيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على كل جهودها الاستقصائية، حيث تجمع وتحلل بدقة الأدلة من مصادر عديدة للتوصل إلى استنتاجات لا يمكن دحضها. وذلك العمل المهم ضروري لتتسنى محاسبة المسؤولين عن الهجمات. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

ولطالما ساور الولايات المتحدة القلق إزاء احتفاظ النظام السوري بقدرات الأسلحة الكيميائية المتبقية. وبالفعل، تواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الكشف عن أدلة جديدة مثيرة للقلق. وفي الشهر الماضي، ذكّر المدير العام الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوجود مواد كيميائية غير متوقعة في العينات التي جمعها فريق تقييم الإعلان بين عامي 2021 و 2023 في مواقع شتى معلن عنها. وتُظهر هذه النتائج بوضوح أن نظام الأسد لم يُعلن عن التاريخ الكامل لبرنامجه للأسلحة الكيميائية ونطاقه ولم يُوضحهما.

وإزاء استمرار عدم الامتثال، اتخذ مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية القرار الاستشرافي الذي يستند إلى الفقرة 3 من المادة الثانية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية والذي يوصي الدول الأطراف باتخاذ "تدابير جماعية" لمنع نقل المواد الكيميائية والمعدات المزدوجة الاستعمال إلى سورية. ويهدف هذا القرار أيضاً إلى منع وقوع نفس المواد الكيميائية والمعدات المزدوجة الاستعمال في أيدي الجهات من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية. وتشجع الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن على الدعوة إلى التنفيذ الكامل والقوي لهذا القرار. ويُعد تقرير مارع الصادر عن فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2024/200))، الذي وجد أدلة على استخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية في سورية، تذكيراً قويًا بأن وقوع المواد الكيميائية في الأيدي الخطأ يشكل تهديدًا حقيقيًا للجميع.

ونشيد بمهنية البعثات الخاصة المعنية بسورية وتفانيها وتصميمها. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع الشركاء في جميع أنحاء العالم لوضع حد لبرنامج الأسلحة الكيميائية للنظام وتعزيز المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وأماكن أخرى.

**السيدة إفستيغنيفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أكدت روسيا مراراً وتكراراً، على غرار ما قامت به عدة وفود أخرى في مجلس الأمن، أن استعراض الملف الكيميائي السوري مرة كل ثلاثة أشهر أكثر من كافٍ. ولكن هذه الوتيرة ذاتها مبالغ فيها نظراً لعدم وجود تطورات ذات صلة على أرض الواقع، حسب ما أظهرته الإحاطة التي قدمتها اليوم الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح السيدة إيزومي ناكاميتسو. وفي الواقع، لم تطرأ أي تغييرات جوهرية خلال الأشهر الثلاثة المنقضية منذ انعقاد الجلسة السابقة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9562).

وطُلب من المجلس مرة أخرى أن يناقش التقرير الشهري المنسوخ بالكربون للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس (انظر S/2024/414). ويختلف هذا التقرير عن سابقه (انظر S/2024/346) في مقترحين وقائعيين على وجه التحديد متعلقين بجولة المشاورات السابعة والعشرين بين السلطات السورية وفريق تقييم الإعلان التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وستُقدَّم نتائجها إلى المجلس في الوقت المناسب. ما الفائدة إذن من عقد جلسة منفصلة لمجلس الأمن من أجل مناقشة ذلك؟ هل هي من أجل أن تتمكن بعض العواصم الغربية من إنجاز مهمة روتينية وقراءة ملاحظاتها مرة أخرى حول إدانة حكومة غير مرغوب فيها؟ إن هذا النهج يقلل من قيمة المناقشة بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013) ويقوض سلطة المجلس الذي كان بإمكانه أن يناقش مسائل أكثر إلحاحا بكثير بدلا من هذا النقاش العقيم.

ولا نشك في أن جلسة اليوم لن تكون أكثر من فرصة أخرى للدول الغربية للإدلاء بخطابهم المعادي لسورية. وفي الوقت نفسه، تُظهر سورية انفتاحها على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرحب باستئناف المشاورات بين السلطة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وجُمد هذا العمل فعلياً لمدة عامين بسبب المتطلبات التي وضعتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولكن سورية استجابت للشروط التي وضعتها المنظمة كبادرة حسن نية، مما سمح بإحراز تقدم في العمل. وأثبت ذلك مرة أخرى انفتاح السلطات السورية واستعدادها للتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما سمح بعقد الجولات الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين من المشاورات بين دمشق والأمانة الفنية للمنظمة. وتمثلت نتيجة تلك المشاورات في تمكن فريق تقييم الإعلان من تسوية ثلاث مسائل أخرى غير محسومة متعلقة بالإعلان الأولي لسورية.

وبالتالي، يتواصل العمل على الإعلان الأولي السوري بالتعاون الكامل وغير المشروط من دمشق. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الجمهورية العربية السورية لا تزال أكثر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي خضعت برامجها للتحقق. ونعتقد أن زملاءنا السوريين سيتحدثون أكثر عن ذلك اليوم. وفي المقابل، تثير إجراءات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي حولتها الولايات المتحدة وحلفاؤها من المنطقة الأوروبية الأطلسية إلى أداة لخدمة مصالحهم الجيوسياسية، العديد من التساؤلات.

تؤكد روسيا مجددًا موقفها بشأن عدم شرعية إسناد المسؤولية عن الحوادث الكيميائية، والذي لا يتوافق مع ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ويتعدى على الصلاحيات الحصرية لمجلس الأمن. ولم يفوض المجلس سلطته إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ناهيك عن أمانتها. وعليه، فإن عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية لا يتجاوز الإطار القانوني لمعاهدة الأسلحة الكيميائية الكيميائية فحسب، بل ينتهك أيضًا ميثاق الأمم المتحدة. مرة أخرى ينتهك الحلفاء الأوروبيون – الأطلسيون، بقيادة الولايات المتحدة، اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وميثاق الأمم المتحدة بشكل صارخ عبر تخويل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية صلاحيات مخصصة حصرا لمجلس الأمن والسماح لأمانتها الفنية بالعمل كما لو كانت لجنة جزاءات تابعة لمجلس الأمن. تتسم التقارير التي نشرها فريق التحقيق وتحديد الهوية بالانجياز وتفتقر كليًا للمصداقية من وجهة نظر الخبراء. ليس لهذا الفريق من هدف سوى إلصاق التهم بسورية مهما كلف الأمر فيما يخص حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية، في ظل غياب تام لأي دليل مقنع.

نشدد على أن تنفيذ أي تدابير تقييدية في المحافل الدولية استنادًا إلى مزاعم واهية أمر مرفوض تماما. نستمع عامًا إثر عام إلى نفس النمط من التصريحات بشأن استخدام بلدان معينة للأسلحة الكيميائية أو إخفاء معلومات عن مخزوناتها، من دون وجود أدلة ملموسة يمكن التحقق من صحتها. ونتائج عمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية مثال واضح على ذلك.

وبالنسبة للاتحاد الروسي ومجموعة الدول المتفقة في الرأي، فإن تقارير كل من فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرفوضة، وكذلك القرارات المسيسة الصادرة عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأي محاولات لطرحها أمام مجلس الأمن. من الواضح أنه في لا جدوى من الاعتماد على مناقشة مجدية في المجلس بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013). وفي سياق الأعباء الملقاة على عاتق مجلس الأمن وجلساته، نرى أن جلسات المجلس مثل التي تعقد اليوم ما هي إلا تبديد غير منطقي للوقت والموارد.

**السيدة بايريسفيل** (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

رحبت سويسرا في بيانها الأخير الذي قدمته إلى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة في آذار/مارس (انظر S/PV.9562) بعقد الجولة السادسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية. ومنذ ذلك الحين، تم التوصل إلى تسوية 3 نقاط من أصل 20 نقطة لا تزال عالقة فيما

يتعلق بالإعلان الأولي لسورية. كما نحيط علماً بأن الجولة السابعة والعشرين من المشاورات قد عُقدت في دمشق الشهر الماضي، ونتطلع إلى الاطلاع على النتائج المنبثقة عنها. وتؤيد سويسرا استئناف التعاون الأخير بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية عقب فترة طويلة من التوقف. وتعتبر هذه خطوة فارقة في اتجاه الإيضاح الكامل للنقاط 17 المعلقة، وفقا لالتزامات سورية في هذا السياق.

وتشير سويسرا إلى أن تقديم إجابات موثقة وعملية ومقنعة من الناحية العلمية لتلك النقاط شرط من شروط استعادة سورية لحقوقها وامتيازاتها بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولتحقيق هذا الهدف، تثق سويسرا ثقة الكاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتثني على العمل المنضبط لكافة أفرقتها ومهنيتها ونزاهتها، بما في ذلك بعثات تقصي الحقائق وفرق التحقيق وتحديد الهوية، التي يجب أن تتمكن من العمل بدون عوائق في الميدان. فعملها أساسي، ونزاهتها ومهنيتها لا شك فيهما.

وعلاوة على ذلك، يساور سويسرا القلق إزاء تهديد جهات من غير الدول تستخدم الأسلحة الكيميائية، كما كشف التقرير الرابع لفريق تحديد الهوية والتحقيق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن هجوم بالأسلحة الكيميائية شنه تنظيم الدولة الإسلامية في مارع في شباط/فبراير (انظر S/2024/200). وأدانت سويسرا هذا الهجوم وطالبت بتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

بموجب القرار 2118 (2013)، الذي اعتُمد بالإجماع في عام 2013، التزم مجلس الأمن التزامًا واضحًا بمعارضة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وعلى مدى أكثر من 11 عاماً، كانت جلسات المجلس المنتظمة بمثابة تذكير بأهمية منع استحداث هذه الأسلحة وإنتاجها وتكديسها واستخدامها ونقلها وضمان تدميرها. كما يعكس القرار 2118 (2013) قناعة مجلس الأمن والمجتمع الدولي الراسخة بضرورة محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ويجب أن تساعد مكافحة الإفلات من العقاب على ضمان احترام الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية وعدم استخدامها مرة أخرى في سورية أو في أي مكان آخر في العالم. ونرحب في ذلك الصدد بالتعاون الرسمي بين المنظمة والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 ومحاكمتهم. وستواصل سويسرا اتخاذ أقوى موقف ممكن ضد استخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. فأمننا الجماعي ومصداقية صكوك هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار التي تضمن ذلك على المحك.

**السيد بن جامع** (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي موزامبيق وسيراليون وبلدي، الجزائر، وكذلك غيانا (A3+).

ونشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على هذه الإحاطة. ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا.

تؤكد A3+ من جديد اعتقادها الراسخ بأنه يجب إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص كان، وتحت أي ظرف من الظروف. والإفلات من العقاب على مثل هذه الجريمة بموجب القانون الدولي غير مقبول. نحيط علمًا بمحتويات التقرير الشهري رقم 128 لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي يغطي الفترة من 24 نيسان/أبريل إلى 23 أيار/مايو. كما ننوه بتقديم التقرير الشهري 126، المؤرخ 15 أيار/مايو، بشأن التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية نحو تدمير أسلحتها الكيميائية.

تُشجِّع مجموعة A3+ الأمانة الفنية على الاستمرار في جهودها لتوضيح إعلانات الجمهورية العربية السورية بمعالجة الثغرات والتناقضات المحددة التي لا تزال بدون حل، وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نقر بالدور الهام للاتفاق الثلاثي المبرم بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمهورية العربية

السورية في تيسير أنشطة الأمانة فيما يتصل بإزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري إزالة تامّة. ولذلك فإننا نشجع على تمديد الاتفاق الثلاثي عند انتهائه في 30 حزيران/يونيه.

كما أننا نحث الجمهورية العربية السورية على الاستمرار في تعاونها بتقديم التفسيرات والوثائق والتعديلات المعنية عن المسائل المعلقة، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، نشير مع التقدير إلى تعاون الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية، خاصة بالسماح بإجراء الجولة السابعة والعشرين الجارية من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية في دمشق. ونتطلع إلى التقرير عن هذه المشاورات في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من التطورات المشجعة الأخيرة، لا تزال مجموعة A3+ تشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة التقدم في الجهود الرامية إلى إغلاق ملف الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية.

وفي ضوء النتائج المستخلصة من تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن حادثة مارع (انظر S/2024/200)، تكرر مجموعة A3+ الإعراب عن قلقها البالغ إزاء التهديدات التي تشكلها الأعمال الإرهابية باستخدام أسلحة كيميائية. ونحث على مواصلة التواصل الرفيع المستوى لمعالجة ملف الأسلحة الكيميائية السورية استنادا إلى هذه النتائج من أجل بناء الزخم لتوسوية المسائل العالقة بشكل نهائي.

وتهيب مجموعة A3+ بالجمهورية العربية السورية أن تواصل تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تمشيا مع القرار 2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية وباعتبار ذلك تدبيرا حاسما من أجل حل المسائل التي طال أمدها. وندعو الجمهورية العربية السورية أيضا إلى الإعلان عن جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها التي بحوزتها، وتنظيم الجولة المقبلة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات وحل المسائل العالقة من أجل إغلاق هذا الملف نهائياً.

وتظل مجموعة A3+ ملتزمة بضرورة عدم استخدام الأسلحة الكيميائية وبجميع الجهود الرامية إلى حظر استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو استخدامها. ونؤكد من جديد استمرار تأييدنا للقرار 2118 (2013)، ونشدد على ضرورة التوصل إلى حل نهائي للمسائل المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

(تكلم بالفرنسية)

وقد عملت الجزائر، وأعتقد أن مجموعة A3+ حذت نفس الحذ، على إعداد الوثائق التي أتاحتها لنا الأمانة العامة. وهذه الوثائق غير كافية. ولا يمكننا المشاركة في عمل مجلس الأمن فيما يتعلق بالتحقيقات أو البحوث الحاسمة لأننا لا نستطيع الحصول على الوثائق التي نحتاج إليها لتقديم مساهمتنا في المجلس.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن سخط الوفد الجزائري بسبب العقبات التي تعترض محاولاتنا لمواصلة هذا البحث والعمل من أجل السلام والأمن الدوليين.

**السيدة بلوكار دروبيتش** (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن نشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها.

وأود أيضا أن أنوه بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشيد سلوفينيا بعملها المتواصل والمهني والنزيه لضمان تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أبدأ بتكرار الإعراب عن إدانتنا القاطعة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية. فلن نكلّ أبدا من إدانة ومكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان أو من جانب أي جهة، سواء كانت تابعة أو غير تابعة للدول. وفي هذا السياق، نؤيد تماما عقد جلسات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، بما في ذلك الجلسات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وفقا للقرار 2118 (2013).

وفي حين نرحب بنجاح العمل الذي قامت به بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وفريق التحقيق وتحديد الهوية، وباستئناف المشاورات بين

فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية، فإننا نعرب مرة أخرى عن قلقنا إزاء الأسئلة العديدة التي ما زالت مطروحة فيما يتعلق بالبرنامج السوري للأسلحة الكيميائية. وتؤكد النتائج التي توصلت إليها هيئات التحقيق الدولية أن سورية أخفت في الواقع جزءا من برنامجها للأسلحة الكيميائية في انتهاك لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والأسوأ من ذلك أنها استخدمت أسلحة كيميائية في تسع حالات مؤكدة على الأقل خلال السنوات العشر الماضية.

ونعرب عن عميق تعاطفنا مع ضحايا استخدام الأسلحة الكيميائية. ونؤمن إيمانا قويا أنه لا يمكن أن يظل مرتكبو هذه الجرائم البشعة دون عقاب وأننا مدينون للضحايا والناجين باتخاذ الإجراءات اللازمة. ويجب ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وندعو جميع الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى الاستمرار في مكافحة الإفلات من العقاب بتوجيه إشارة واضحة من المجتمع الدولي مفادها أنه لن يُتسامح مع استخدام هذه الأسلحة.

وندعو سورية مرة أخرى إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، والإعلان عن جميع أنشطتها في مجال إنتاج الأسلحة الكيميائية والبحوث المتعلقة بها، وتدمير أي مخابئ سرية متبقية والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن يشمل ذلك إتاحة الوصول دون قيود إلى المواقع والوثائق والأشخاص اللازمين لحل جميع المسائل المعلقة وأي مشكلة أخرى ناجمة عن أنشطة التحقيق التي صدر بها تكليف من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويجب ألا ندخر جهدا لمنع عودة ظهور هذه الأسلحة المروعة التي يجب إزالتها بصورة نهائية باعتبار ذلك تحذيرا وردعا في آن واحد. ولتحقيق هذا الهدف، فإن اهتمام مجلس الأمن بالأمر يكتسي أهمية أساسية – بل ويزداد أهمية في ضوء عدم إحراز إحدى الدول الأطراف لأي تقدم يذكر في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن تمهيد الطريق نحو عالم خال من الرعب والدمار الناجمين عن الأسلحة الكيميائية إلا باتباع نهج متعدد الأطراف يحترم القانون الدولي.

وستواصل سلوفينيا، في المجلس وفي أماكن أخرى، دعم جميع الجهود الرامية إلى حل المسائل المعلقة بشأن هذا الملف.

**السيدة جارو – دارنو** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

نجتمع مرة أخرى لنلاحظ عدم إحراز تقدم حقيقي نحو القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. لقد مر أكثر من 10 سنوات منذ انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، لكن النظام السوري لا يزال منذ ذلك الحين يستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، انتهاكاً لالتزاماته. وهذا ما أثبته فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا سيما في حالة الهجوم على دوما، الذي أودى بحياة 43 ضحية على الأقل في نيسان/أبريل 2018.

وتدين فرنسا أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي وقت وفي أي مكان ومن جانب أي طرف كان وأيا كانت الظروف.

ولا تزال الشفافية مفقودة فيما يتعلق بوضع برنامج الأسلحة الكيميائية السورية ومخزوناتها. ويفيد التقييم الذي يتضمنه التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي نُشر في نهاية شهر أيار/مايو، – شأنه شأن التقارير السابقة – بأن الإعلان الذي قدّمته السلطات السورية لا يمكن اعتباره دقيقا ومكتملا وفقا للاتفاقية.

ويؤكد التقرير على أن 17 مسألة جوهرية تتعلق بالإعلان الصادر عن النظام السوري لا تزال غير محسومة. ويشير أيضًا إلى المخاوف الجدية لفريق تقييم الإعلانات بشأن العينات الكيميائية التي جمعها الفريق في عدة مواقع بين عامي 2020 و 2023.

ونشير إلى أن الدورة السابعة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية جرت في نهاية شهر أيار/مايو. ونأمل أن تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قريباً من تقديم تقرير إلى مجلس الأمن.

ونؤكد مرة أخرى على أهمية تعاون سورية الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وامتثالها في النهاية لالتزاماتها الدولية. وهذا

شرط أساسي لاستعادة سورية حقوقها كدولة طرف في الاتفاقية، وهذه الحقوق قد تم تعليقها في عام 2021.

ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية تهديدًا للسلام والأمن الدوليين، ويجب أن يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي، وفقًا للقرار 2118 (2013).

كما نؤكد مجدداً دعمنا لأفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملها لضمان الامتثال للاتفاقية، وتوثيق استخدام الأسلحة الكيميائية، وتحديد هوية مرتكبيها وضمان المساءلة. إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية، سواء من جانب جهات فاعلة حكومية أو غير حكومية، أمر غير مقبول. وتظل فرنسا مع شركائها على استعداد لضمان الامتثال لحظر هذه الأسلحة اللاإنسانية ومكافحة إفلات المسؤولين عن الهجمات الكيميائية من العقاب.

**السيدة غات** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات.

في البداية، نشكركم ووفدكم على عقد هذه الجلسة الهامة. ولا تزال مالطة تدعم المناقشات المنتظمة بشأن هذا الملف الهام، على النحو المنصوص عليه في القرار 2118 (2013).

ووفقًا لأحدث تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، "لا يزال ثمة ما يبعث على القلق الشديد فيما يتعلق بوجود مواد كيميائية غير متوقعة في العينات التي جمعها فريق التقييم". وقد جُمعت هذه المواد خلال بعثات متعددة بين عامي 2020 و 2023 في مواقع معلَن عنها شتى. ومن المقلق للغاية أن الجمهورية العربية السورية، بعد مرور أكثر من 10 سنوات على انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتخاذ القرار 2118 (2013)، لم تعلن بعد عن جميع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ولم تدمرها. وهذا أمر غير مقبول. ويجب على الجمهورية العربية السورية الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية والقرار 2118 (2013). وتشكل أي محاولة لإنتاج الأسلحة الكيميائية أو اقتنائها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها انتهاكًا واضحًا ويجب إدانتها.

وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك 17 مسألة عالقة في الإعلان الذي قدمته سورية. وفي ضوء استمرار الثغرات وأوجه عدم الاتساق التي قيّمتها الأمانة الفنية، لا يزال من غير الممكن اعتبار الإعلان دقيقاً وكاملاً وفقاً للاتفاقية وللقرار 2118 (2013). وهذا أمر يؤسف له بشدة. ومرة أخرى، نحث الجمهورية العربية السورية على حل جميع المسائل المعلقة في إعلانها وإحراز تقدم نحو الإزالة الكاملة لبرنامجها للأسلحة الكيميائية. وعند قيامها بذلك، يجب أن تتعاون بطريقة كاملة وشفافة مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2118 (2013).

ونرحب بتخطيط الأمانة الفنية للجولة القادمة من عمليات التفتيش على مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية في وقت لاحق من هذا العام. كما تقوم بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتحضير لعمليات الانتشار المقبلة، وندعو الجمهورية العربية السورية إلى إتاحة الوصول الكامل لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بما يتماشى مع القرار 2118 (2013).

إن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول ويتعارض تمامًا مع المعايير القانونية للمجتمع الدولي. وتدين مالطة بشدة استخدامها من جانب أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب أن نضمن بشكل جماعي محاسبة مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية. إن المساءلة الفعالة تعني تحقيق العدالة للضحايا، فضلاً عن منع وقوع هجمات في المستقبل.

وفي الختام، نكرر دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها الفنية. إنها تضطلع بولايتها بشكل مستقل ومحايد ووفقا للمعايير الدولية. ويجب على جميع أعضاء المجلس أن يدركوا ذلك وأن يمتنعوا عن الخطاب الخطير الذي يهدف إلى التشكيك في نزاهة المنظمة وأفرقتها ونزع الشرعية عن عملها.

**السيدة شينو** (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها.

ينبغي عدم التسامح أبدا مع استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت وأيا كان مستخدموها وتحت أي ظرف من الظروف. وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة لمحاسبة من يستخدمون الأسلحة الكيميائية وتحقيق العدالة للضحايا.

وتشيد اليابان بالعمل المحايد والمستقل والمهني الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتدعم اليابان بقوة العمل الجاري لبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية. وتقارير فريق التحقيق وتحديد الهوية، بما في ذلك التقرير الأخير حول استخدام الأسلحة الكيماوية في مارع عام 2015، لها دور حاسم في إثبات الحقيقة فيما يتعلق بحالات استخدام الأسلحة الكيماوية المزعومة في سورية وتحديد هوية الجناة. ونعارض بشدة أي محاولات لتقويض عملها القيّم جدا.

لا يزال استخدام سورية للأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين. ومن المؤسف حقًا أننا لم نشهد تقدمًا ملموسًا في هذا الملف منذ جلستنا الأخيرة في آذار/مارس.

وأظهر التقرير الشهري الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن التناقضات والثغرات والتضاربات المستمرة في إعلانات سورية لا تزال من دون حل. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء وجود مواد كيميائية غير متوقعة جمعها فريق تقييم الإعلانات بين عامي 2020 و 2023 في سورية، بما قد يشير إلى احتمال وجود أبحاث وعمليات تطوير أو إنتاج غير معلن عنها للأسلحة الكيميائية.

ولم تقدم سورية الإقرارات أو الوثائق الدقيقة والكاملة التي طلبتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل المسائل العالقة. وفي هذا الصدد، يجب أن تمتثل سورية امتثالاً كاملاً وأميناً لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن 2118 (2013).

وتدعو اليابان، مرة أخرى، جميع أعضاء مجلس الأمن إلى حث الحكومة السورية على الإعلان عن برنامجها للأسلحة الكيميائية وإزالته بالكامل لمنع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية. وتعتقد اليابان أنه ينبغي للمجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره بانتظام.

**السيد مونتالفو سوسا** (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يقدر وفد بلدي الإحاطة القيمة، كما هو الحال دائما، التي قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ووكيلة الأمين العام، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

وتعرب إكوادور عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من خلال فريق تقييم الإعلانات، لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة فيما يتعلق بالإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية.

إن الحوار الشفاف والتعاون بحسن نية بين السلطات السورية والأفرقة الفنية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو أفضل وسيلة لتحقيق النتائج والمساءلة. وفي هذا السياق، نتطلع إلى نتائج الجولة السابعة والعشرين من المشاورات.

وأضم صوتي إلى الآخرين في دعوة السلطات السورية إلى أن تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2118 (2013).

وتعيد إكوادور تأكيد دعمها لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك لنزاهة وحياد وموضوعية واستقلال أفرقتها التقنية. فيجب التعامل مع أي حادث ينطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية بشفافية تامة ويجب أن يخضع لتحقيقات شاملة. ولا يمكن أو ينبغي أن يمر استخدام الأسلحة الكيميائية من دون عقاب.

وفي الختام، يعيد وفد بلدي تأكيد التزامه بتنفيذ أحكام الاتفاقية تنفيذا كاملا، بما في ذلك إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

**السيد نيو شياوكيانغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

ظل موقف الصين من مسألة الأسلحة الكيميائية ثابتًا. فنحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان تحت أي ظرف من الظروف أو لأي غرض من الأغراض. ونأمل أن يصبح العالم قريباً خالياً من الأسلحة الكيميائية.

وظلت الصين تدعو باستمرار إلى الحوار والمشاورات لحل المسائل العالقة فيما يتعلق بالإعلان الأولي عن الأسلحة الكيميائية في سورية. ونرحب بالجولة السابعة والعشرين من المشاورات الفنية بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية. ونحث الأمانة الفنية على العمل مع الحكومة السورية على أساس الاحترام والتعاون المتبادلين وعلى قدم المساواة، وعلى تعزيز التواصل والالتقاء في منتصف الطريق بهدف حل المسائل العالقة بشكل مشترك في أقرب وقت ممكن.

وينبغي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تراعي مراعاة صارمة – في عملها المتعلق بالتحقيق والمساءلة بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية – الأحكام الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومرفقات التحقق ذات الصلة لضمان الامتثال للإجراءات المعمول بها وموثوقية الأدلة ومصداقية استنتاجاتها. ونأمل أن يبذل المدير العام والأمانة الفنية جهوداً ملموسة للحفاظ على الطابع التقني للمنظمة.

**السيدة ديكس** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة.

لا ترغب المملكة المتحدة في أكثر من ألا يحتاج مجلس الأمن إلى عقد جلسات أخرى بشأن الأسلحة الكيميائية، إذ أن ذلك يعني أن الأسلحة الكيميائية لم تعد تُنتج أو تُخزن أو تُستخدم في أي مكان في العالم وأن مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية قد خضعوا للمساءلة. وللأسف، ذلك ليس هو الحال. فالأسلحة الكيميائية ليست مشكلة تاريخية في سورية، بل هي حقيقة حاضرة. ولا يزال نظام الأسد يمتلك أسلحة كيميائية حتى اليوم. ولا تزال آلاف الذخائر ومئات الأطنان من المواد الكيميائية مفقودة. ويشير تحليل العينات التي تم جمعها في موقعين في أبريل/نيسان 2023 إلى مزيد من أنشطة المعالجة والإنتاج غير المعلنة في سورية. ويساورنا قلق بالغ إزاء تلك التطورات، ونشارك الممثلة السامية دعوتها إلى أن تزيد سورية تعاونها مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وقد توصلت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك السارين والكلور، ضد شعبه تسع مرات بعد انضمامه إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 2013. ولم تقدم سورية إعلاناً كاملاً ودقيقاً عن مخزوناتها، على الرغم من الجهود الحثيثة والمتكررة التي بذلتها أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما إنها لم تفِ بالتزاماتها بموجب القرار 2118 (2013). كما نسبت التحقيقات الدولية المستقلة حتى الآن ما مجموعه أربعة استخدامات للأسلحة الكيميائية إلى تنظيم داعش.

وعدم محاسبة سورية سيقوض الهيكل الدولي لمنع الانتشار النووي. وستواصل المملكة المتحدة متابعة المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ونحن ندعم بشكل كامل عمل بعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 التي تساعد في التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم الدولية المرتكبة في سورية. ونحيي عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المحايد والصبور. وإلى أن تعلن سورية بالكامل عن أسلحتها الكيميائية وتدمرها تدميرا كاملا، ينبغي للمجلس أن يواصل التركيز على هذا التهديد المستمر للسلم والأمن الدوليين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

وأود أولاً أن أشارك غيري في توجيه الشكر للممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها وكذلك لفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على عمله المحايد والمستقل والمهني.

يعكس القرار 2118 (2013) قناعة مجلس الأمن والمجتمع الدولي الراسخة بوجوب عدم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى من قبل أي كان وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. كما يعيد التأكيد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية. وتشاطر جمهورية كوريا ذلك الاعتقاد وتقف إلى جانب المجلس لضمان التنفيذ الكامل للقرار.

ولذلك فإن التقدم البطيء في مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية أمر يثير قلقا بالغا. لقد تركت إعلانات سورية الأولية واللاحقة بشأن استخدام الأسلحة الكيماوية التي تم الإبلاغ عنها العديد من الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها. وأكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه تمت تسوية ثلاث مسائل في شهر مارس/آذار، ولكن لا تزال هناك 17 مسألة أخرى معلقة، حتى بعد الجولة السابعة والعشرين من المشاورات مع الحكومة السورية. وفي الوقت نفسه، تعثّر المجلس أيضًا في المناقشات المتعلقة بشرعية آلية الإسناد الخاصة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

غير أنني أود أن أعيد تكرار السبب في أنه يجب علينا أن نحافظ على التزامنا المشترك بتنفيذ القرار 2118 (2013) تنفيذا كاملا وفعالا. ولا يرتبط ملف الأسلحة الكيماوية السورية بالكشف عن استخدام الأسلحة الكيماوية في الماضي فحسب، بل له أهمية حيوية في الوقت الحاضر وفوق ذلك في المستقبل. وإذا توقفنا هنا وتركنا المسائل من دون حل الآن، فسينتهي بنا الأمر إلى فتح نافذة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ولذلك، لا يمكننا إغلاق هذا الملف إلا عندما تتم الإجابة على جميع الأسئلة، ويتم تدمير جميع برامج الأسلحة الكيميائية والتحقق الصارم من تدميرها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية مهمة هامة. وفي الوقت الحالي، هناك أربع دول لا تزال خارج الاتفاقية، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندعو تلك الدول إلى الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونشدد على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي معًا من أجل تحقيق العالمية الكاملة والاستفادة من الإنجاز الكبير المتمثل في التدمير الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية المعلنة. لذلك يجب علينا أن نوجه تحذيراً قويًا للدول التي تنتهك اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتلك التي لم تنضم إليها بعد. وعلى وجه الخصوص، تكتسي مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية أهمية كبيرة بالنسبة لجمهورية كوريا بسبب وجود دولة غير طرف بجوارنا مباشرة. وفي ضوء ذلك، ستظل جمهورية كوريا ثابتة في ضمان المساءلة ومنع أي استخدام للأسلحة الكيميائية في المستقبل من قبل أي كان في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف.

ويجب أن يظل منع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية أو خارجها أولوية بالنسبة لمجلس الأمن. فالصرخات الصامتة لأولئك الذين قُتلوا بشكل جماعي في الغوطة الشرقية قبل 11 عامًا بتلك الأسلحة تناشدنا أن نفعل ذلك.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): لقد أعرب بلدي، سورية، مرارا وتكرارا عن إدانته استخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان ومكان ومن قبل أي كان وتحت أي ظرف من الظروف. وواظب بلدي على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأوفى بجميع التزاماته بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وقدمت سورية، في سياق تعاونها المستمر، جميع التسهيلات لعقد الجولة السابعة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية خلال الفترة من 21 إلى 30 أيار/مايو 2024. وانخرط الجانبان في مناقشات فنية بهدف إحراز تقدم ملموس يتيح إغلاق عدد من المسائل المعلقة،

وذلك على غرار الجولة 26 التي أسفرت عن إغلاق ثلاث مسائل، لقد تم الاتفاق خلال الجولة الـ 27 على إجراء زيارات ميدانية لعدة مواقع ورفع العينات ومقابلة بعض الشهود. وطلبت اللجنة الوطنية السورية أن يتوصل فريق تقييم الإعلان إلى خطة عمل تعتمد مسار عمل جديد يؤدي إلى نقلة نوعية ويضع صيغاً مناسبة لإغلاق المسائل المعلقة. كما رحبت اللجنة الوطنية السورية بإعلان الأمانة الفنية التخطيط لمهمة فريق تقييم الإعلان المقبلة، وذلك انطلاقاً من حرصها على مواصلة التعاون مع الأمانة الفنية. إضافة إلى ما سبق، قدمت اللجنة الوطنية السورية تقاريرها الشهرية وأخرها التقرير رقم 126، والتي تغطي الأنشطة ذات الصلة التي تم القيام بها على أراضي الجمهورية العربية السورية خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

ونتطلع لعقد الاجتماع رفيع المستوى بين السيد وزير الخارجية والمغتربين رئيس اللجنة الوطنية السورية والمدير العام للمنظمة في

أقرب فرصة ممكنة. وندعو نقطة الاتصال في الأمانة الفنية للتحضير لهذا الاجتماع بحسن نية.

تجدد سورية مطالبتها الأمانة الفنية للمنظمة والدول الغربية التي دأبت على تسيس هذا الملف واستخدامه لتحقيق أجنداتها العدائية إلى عدم استباق المشاورات الجارية بين اللجنة الوطنية وفريق تقييم الإعلان – وأكرر عدم استباق المشاورات الجارية بين اللجنة وفريق تقييم الإعلانات – وإلى التوقف عن إطلاق الاتهامات الباطلة والكف عن التشويش على التعاون القائم بين سورية والمنظمة.

ويعرِب بلدي عن الأسف لما جاء في تقرير المنظمة رقم 127 (انظر S/2024/346) من تكرار لاتهامات لا أساس لها توحي بعدم تنفيذ سورية لالتزاماتها وتتجاهل تعاونها وما قدمته من معلومات وتسهيلات لفريق تقييم الإعلان. إن تقرير المنظمة المذكور يستبق نتائج تحليل العينات عبر تقديم تقييمات سلبية وغير علمية قبل الانتهاء من المناقشات ذات الصلة، بل وحتى قبل اختتام جولة المشاورات السابعة والعشرين بين فريق تقييم الإعلان واللجنة الوطنية السورية.

تحدث البعض عن تهديد للسلم والأمن في الشرق الأوسط. إن التهديد الأساسي للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط كان ولا يزال ترسانة كيان الاحتلال الإسرائيلي من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وما يحظى به كيان الاحتلال من دعم عسكري وتقني ومالي من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الناتو الذين يزودون سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشتى صنوف الأسلحة والمعدات التي نرى أثارها المدمرة يوميا في غزة وفي الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سورية ولبنان.

إن التغاضي عن تلك التهديدات الخطيرة والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وتسييس ما يسمى بالملف الكيميائي السوري يوضح حقيقة التلاعب بآليات نزع السلاح وحرفها عن ولايتها وتقويض مصداقيتها وهو ما تجلى بدفع بعض الدول الغربية باتجاه إنشاء ما يسمى فريق التحقيق وتحديد الهوية اللاشرعي على نحو يتجاوز أحكام الاتفاقية، بالإضافة إلى ما يطغى على تقرير بعثة تقصي الحقائق من تسييس وابتعاد عن المهنية والموضوعية والنزاهة العلمية التي تستوجبها ولايتها.

ختاما، إن الجمهورية العربية السورية إذ تجدد تأكيد حرصها على التعاون مع الأمانة الفنية وفرقها، فإنها تأمل بوضع حد لتسييس هذا الملف والكف عن توظيفه كأداة للضغط والابتزاز وأن تعكس التقارير القادمة للأمانة الفنية تعاون سورية الإيجابي والبناء بما يسهم في إغلاق هذا الملف بشكل نهائي وإلى غير رجعة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد أحمدي** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم مجلس الأمن هذا الشهر. ونعرب عن تقديرنا لموزمبيق لنجاحها في رئاسة المجلس في أيار/مايو. نرحب بحضور السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، في جلسة اليوم.

تدين إيران بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ونؤكد دعمنا الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعزيز سلطتها. وندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للاتفاقية. وتؤكد إيران، بصفتها عضواً نشطاً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على الأهمية الأساسية لضمان عمل المنظمة بشكل مستقل ومحايد ومهني. هذا أمر في غاية الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتنفيذ الالتزامات من جانب الدول الأطراف، بما فيها الجمهورية العربية السورية.

والجمهورية العربية السورية، بوصفها طرفا ملتزما بالاتفاقية، تواصل الوفاء بالتزاماتها وتعاونها الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونقر بالأهمية الحيوية لجهود الحكومة السورية في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. ويثبت تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية في أقصر إطار زمني ممكن وفي ظل ظروف صعبة أهمية هذه الجهود التي تبذلها الحكومة السورية.

ونرحب بتقديم سورية مؤخرا لتقريرها الـ 126 والذي يغطي الأنشطة ذات الصلة على أراضي الجمهورية العربية السورية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وقد لاحظنا بإيجابية تعاون سورية المستمر وتقديمها جميع التسهيلات لعقد الجولة السابعة والعشرين من المشاورات

بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية خلال الفترة من 21 إلى 30 أيار/مايو. وانخرط الجانبان في مناقشات فنية لتحقيق تقدم ملموس يسمح بإغلاق عدد من المسائل غير المحسومة، على غرار الجولة السادسة والعشرين، والتي أسفرت عن إغلاق ثلاث من المسائل غير المحسومة. كما رحبت اللجنة الوطنية السورية، حرصاً منها على مواصلة التعاون مع الأمانة الفنية، بإعلان الأمانة الفنية أنها ستخطط لبعثة فريق تقييم الإعلانات القادمة.

غير أنه من المخيب للآمال تماما أن تستمر مجموعة معينة من الدول في تسييس الملف الكيميائي السوري. هذا الاتجاه، الذي قوض سلطة الاتفاقية ومصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يجب أن يتوقف، وذلك لمصلحة الاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسيادة القانون وصون السلم والأمن الدوليين. يجب أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قادرة على أداء مهامها بطريقة محايدة ومهنية وموضوعية لإثبات الحقائق ووضع استنتاجات قائمة على الأدلة. ونؤيد مواصلة الحوار البناء بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمعالجة أي مسائل متبقية والوصول بالملف إلى حل نهائي وحاسم. هذا النهج محوري لضمان الشفافية والمساءلة والتوصل إلى حل مرضٍ لجميع المسائل غير المحسومة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيدة أوزغور** (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة بعد فترة فاصلة دامت شهرين. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل مشاركته النشطة واستعراضه الدوري لهذا الملف المهم. كما نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. ومع ذلك، فقد ارتكب هذا الانتهاك الجسيم للقانون الدولي في سورية مراراً وتكراراً، مما تسبب في بعض أسوأ حالات الدمار والمعاناة خلال النزاع المستمر منذ 13 عامًا.

يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان تهديداً للسلم والأمن الدوليين. كما أن هناك خطر حقيقي من وقوع الأسلحة الكيميائية في أيدي جهات فاعلة من غير الدول أو منظمات إرهابية تطور القدرة على إنتاج العوامل الكيميائية. لذلك، تقع على عاتق المجتمع الدولي والمجلس مسؤولية جماعية تتمثل في اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون استخدام الأسلحة الكيميائية وضمان المساءلة عند استخدامها. الوحدة في المجلس ضرورية في هذا الصدد.

منذ بداية النزاع في سورية، دعمت تركيا جهود الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد هوية ومحاسبة مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية. وسنواصل تقديم المساهمات الضرورية والمناسبة لتحقيق هذه الغاية.

وكما سمعنا من الممثلة السامية ناكاميتسو، فإن التقارير الشهرية الأخيرة للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تفيد بأنه بالإضافة إلى المسائل غير المحسومة الـ 17 التي سبق أن أبلغ عنها فريق تقييم الإعلانات، لا تزال هناك مخاوف جدية بشأن وجود مواد كيميائية غير متوقعة في العينات التي جمعها فريق تقييم الإعلانات بين عامي 2020 و 2023 في العديد من المواقع المعلنة في سورية. وبسبب الثغرات والتناقضات والتباينات المتبقية، لا يزال يتعذر على الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اعتبار الإعلان المقدم من النظام السوري دقيقاً وكاملاً.

ونشكر الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على جهودها المتفانية لتوضيح جميع المسائل العالقة. وندعو النظام السوري إلى الامتثال لالتزاماته والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

وفي سياق استخدام الأسلحة الكيميائية، فإن مكافحة الإفلات من العقاب ليست فقط مسؤولية تجاه الضحايا، بل هي أيضًا مطلب لردع ومنع تكرار هذه الأعمال الشنيعة. لذلك، لا بد من تحديد هوية جميع مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم.

*رُفعت الجلسة الساعة 16/15.*